دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الحصة السوقية للبنوك التجارية
دراسة تطبيقية

أ.د.أيمـــن عـــادل عيـــد*

مرفت عبد العزيز لاشين محمد **

(*) د. أيمن عادل عيد :عمل معيداً ثم مدرس مساعد بكلية التجارة – جامعة المنوفية، ومدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة مدينة السادات ... وعمل مستشاراً لريادة الأعمال بجامعة الملك سعود في الفترة من٢٠١٠-٢٠١٢ ، وأستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، مدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة مدينة السادات، والمنسق الأكاديمي لشعبة اللغة الإنجليزية بالكلية ومدير تحرير المجلة العلمية بكلية التجارة – جامعة مدينة السادات، وحاليا استاذ ادارة الموارد البشرية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، ومن اهتماماته البحثية الإدارة الاستراتيجية وريادة الأعمال، وجودة الخدمة التعليمية، والتنمية البشرية والإبداع والابتكار ومناهج البحث العلمي.

Email: dr_aymaneid@hotmail.com

(**) مرفت عبد العزيز محمد لاشين : باحثة دكتوراه بكلية التجارة جامعة مدينة السادات– قسم إدارة الأعمال

mervatabdelazeez21@gmail.com:Email

المستخلص:

نظرا لمدي أهمية المخاطر المالية ومدي تأثيرها علي البنوك فقد أعتمدت الدراسة علي نوعين من مخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لانها تعتبر الاكثر خطرا علي البنوك لذلك سوف تهتم الدراسة الحالية بدراسة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة . واثرها علي الحصة السوقية من الودائع والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية والتوصل إلى أي مدى يمكن للبنوك المصرية التجارية زيادة الحصة السوقية إستناداً لتفعيل إدارة المخاطر الماليه للبنوك التجارية المصرية. ولذلك قامت الباحثة بإعداد جانب تطبيقي ميداني يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من العاملين في البنوك محل الدراسة، ة، وبناء على كل من أهداف الدراسة التطبيقية من هذا الدراسة فقد تم تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات من جميع قطاعات البنوك المصرية التجارية المصرية الثلاث: بنوك قطاع عام، قطاع أجنبي، قطاع مشترك وقد توصلت الباحثة الي وجود أثر علي زيادة الحصة السوقية للبنوك التجاريه وفق تفعيل ادارة المخاطر بالبنوك.

الكلمات الافتتاحية : **المخاطر المالية. الحصة السوقية للبنوك التجارية المصرية.**

Abstract

Given the importance of financial risks and the extent of their impact on banks, the study relied on two types of risks to which commercial banks are exposed, which are credit risks and liquidity risks, because they are considered the most dangerous to banks. Therefore, the current study will be concerned with studying credit risks and liquidity risks. And its impact on the market share of deposits and the market share of credit facilities for commercial banks And to determine the extent to which Egyptian commercial banks can increase their market share based on activating financial risk management for Egyptian commercial banks. Therefore, the A survey list was designed to collect data from all sectors of the three Egyptian commercial banks: public sector banks, foreign sector, and joint sector.The researcher found an impact on increasing the market share of commercial banks based on activating risk management in banks.researcher prepared an applied field aspect based on a questionnaire list directed to a sample of employees in the banks under study, and based on each of the objectives of the applied study of this study.

Opening words: financial risks. Market share of Egyptian commercial banks.

مقدمة

شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات كانت نتاجًا للإبتكارات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى شدة المنافسة بين البنوك وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها، كان لزاماً علي المؤسسات المصرفية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق إبتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها، وقد بدأ الإهتمام بإدارة المخاطر المالية المصرفية في السنوات الأخيرة وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتنشأ المخاطر المصرفية من التقلبات في الاقتصاد الكلي أو من التقلبات في النشاط الاقتصادى أو من ضعف أنظمة الرقابة الداخلية حيث تتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند مزاولة أنشطتها ما بين المخاطر الائتمان، مخاطر ، مخاطر السيولة والعديد من المخاطر الأخرى **(تقرير الاستقرار المالي ٢٠٢٠)** . تعتبر البنوك الدعامة الأساسية من أجل تحقيق النمو والتطور الإقتصادي فيها، لذلك فإن أنشطة البنوك تتميز عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية بالتنويع والتعدد في الخدمات المالية. ولذلك تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على الحصة السوقية الحالية والعمل علي زيادتها

أولا: مصطلحات البحث

أ- **المخاطر المالية Financial Risks**

تعرف علي إنها مجموعة من المبادئ والاسس الهادفة لمعرفة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتحديد نوع هذه المخاطر وفهم طبيعتها من أجل السيطرة عليها.(عبد الهادي ٢٠٢٢). وعرفها (Wesabi 2013) بأنها المنهج أو المدخل العلمي عن طريق توقع الخسائر العارضة والمحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الآثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الادنى .

أ-الحصـــة الســوقية Market share

عرفها (Bertary&other2013) بأنها نسبة مئوية من استحواذ البنك على حصة معينة من الأسواق العاملة فيها، وبأقل تكلفة ممكنة لما لهذه النسبة من أهمية قصوى في تحقيق عنصر الربحية من خلال إحتساب الودائع مقابل التسهيلات.

ثانياً :. الدراسة الاستطلاعية

إستكمالًا لما أسفرت عنه الدراسات السابقة محل الدراسة والتي تم الإطلاع عليها و الإستعانة بها في الدراسة محل البحث قام الباحثين بالإطلاع علي التقارير اليومية للبنوك التجارية محل البحث بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من مديرين ومسئولين البنوك التجارية حيث تم الإعتماد على إطار يتضمن عدد من الأسئلة لتكون مرشداً للمقابلات وتساعد في الحصول على بيانات وثيقة الصلة بموضوع البحث وتساعد في التوصل إلى تحديد مشكلة وتساؤلات الدراسة والتوصل الى صياغة دقيقة لفروضها. وذلك علي النحو التالي:.

أ. **الأهداف:.** يتمثل الهدف الرئيسي من إجراء الدراسة الإستكشافية في التعرف إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية المصرية زيادة الحصة السوقية خلال تفعيل إدارة المخاطر المالية.وذلك من خلال أهداف فرعية تتمثل في

١- التعرف على أي مدى يمكن للبنوك التجارية محل البحث الإحتفاظ بالحصة السوقية الحالية لديها وسبل تنميتها في المستقبل.

٢- هل تقوم إدارة المخاطر بوضع خطط إستراتيجية حديثة للتعامل مع مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المحتملة في أي وقت.

ب. **إسلوب إجرائها:.** حرص الباحثين على إستخلاص بعض المعلومات من واقع البنوك التجارية محل الدراسة وممارستها. حيث تم تصميم إطار ليكون مرشدًا لتجميع أكبر قدر من المعلومات و تم توجيه تساؤلات الإطار إعتمادًا على المقابلات الشخصية حيث تم تنفيذ الدراسة على جانبين هما:

الجانب الأول: يتمثل في عدد من المقابلات الفردية مع بعض الخبراء ومديري إدارات المخاطر وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية وقسم التخطيط وبعض العاملين بالبنوك محل البحث والمسئولين عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء الجدد بالإضافة إلى التقاريرالمالية التي تم الاطلاع عليها من شركة مصر للنشر والمعلومات والمنشورة علي مواقع البنوك محل البحث.

الجانب الثاني: تمثلت فى الإطلاع على الدراسات المتخصصة في سبل تنمية الحصة السوقية وذلك للحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية المصرية.

ج- النتائج المستخلصة من الدراسة الإستطلاعية

١- أشار(١٠٠%) من العاملين في البنوك التجارية محل البحث علي أنهم يعملون جاهدين للحفاظ علي نسبتهم من الحصة السوقية في حين أفصح (٨٠%) فقط علي أن البنك يعمل علي وضع خطط حديثة بصورة دائمة لمواجهة المنافسة الشديدة وتعظيم الحصة السوقية في المستقبل و (٢٠%) مازال هناك قصور لوضع تلك الخطط. وتبين أن(٦٠%) من البنوك على أنهم يقومون بتزويد العاملين بخطط موضوعه لزيادة الحصة السوقية وكانت نسبة (٤٠%) غير موافق .

٢- أشار (٦٠%) من العاملين في البنوك محل الدراسة تقوم بعمل إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان ونسبة (٢٠%) تقوم بدراسة مخاطر الائتمان المحتملة لكل نشاط ائتماني جديد في حين أن نسبة (٧٠%) تقوم بوضع خطط بديلة لمواجهة السيولة و(٤٠%) تقوم بوضع نظام حديث للحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية.

ثالثًا:. الدراسات السابقة

أ. الدراسات التي تناولت المخاطر المالية

ذكر **(حافظ ٢٠١٧)** في دراسته عن مدى استخدام البنوك المصرية لممارسات وأساليب إدارة المخاطر للقضاء على المخاطر المرتبطة بنشاط أعمالها داخل القطاع المصرفي المصري وأيضًا للمقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الإسلامية من حيث ممارسات إدارة المخاطر وأثبت بأن أكثر أنواع المخاطر التي تواجهها تلك البنوك هي كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وأن البنوك التقليدية أكثر كفاءة في إدارة المخاطر واستخدام تقنيات وممارسات أكثر تطورًا وأكد **(حميد وأخرون٢٠١٩)** في دارسته التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية الناتجة من عمليات منح الإئتمان المصرفي، أن مخاطر الائتمان تؤثر علي ربحية البنوك. وأكدت دراسة **(أمال ٢٠١٩)** التي أهتمت بدراسة آليات الحوكمة في البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية وقد توصلت إلى أن كل قرارات مجلس الادارة لها دور فعال في الحد من مخاطر الائتمان والسيولة وأكدت أن مخاطر الائتمان تؤثر تأثيرًا مباشر علي الاقتصاد الكلي وتوصل (**أمين وأخرون ٢٠٢٠)** أن مخاطر السيولة من أشد أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومهما حاول البنوك بوضع خطط

واستراتيجيات للحد منها يصعب التحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو الدولي. واوضح (**Zhang . 2023**) إلى مجموعة من النتائج التي تفسر متغيرات مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العمومية باستخدام مؤشرات نسبة مخاطر الائتمان، وتتمثل نسبة مخاطر السيولة في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك التجارية .

ب. <u>دراسات متعلقة بالحصة السوقية</u>

حيث أوضح (**شهاب الدين٢٠١٦**) أنه لا يوجد تأثير للحصة السوقية للتسهيلات المصرفية والعائد على الاصول علي حصة البنك من السوق المصرفي ويري. (**الساعاتي ٢٠١٨**) أن التنويع في الخدمات المقدمة والتنويع في إستثمار أموال المودعين وعدم اقتصارها علي منح القروض فقط من اجل تطوير الاداء المالي والتميز بحصة سوقية مقارنة بالمنافسين، وأكد (**عبيدة وأخرون ٢٠١٩**) أن سعر الخدمات المصرفية وحجم البنك من الودائع يؤثر إيجابيًا علي الحصة السوقية وأن حجم البنك من الائتمان المصرفي لا يؤثر بأي شكل من الاشكال علي حصة البنك السوقيه، وفى دراسة (**العفيف٢٠٢٣**) عن أثر الخدمات الالكترونية علي ربحية البنك والتي أكدت علي أن إنخفاض التكاليف للخدمات المالية مع السرعه والدقة في تقديمها يؤدي إلي زيادة القدرة التنافسية من خلال جذب عملاء جدد والاحتفاظ بهم حيث ينعكس ذلك علي ربحية البنك وتعزيز الاداء المالي وبالتالي زيادة حصة البنك من السوق المصرفي.

<u>دراسات سابقة ذات علاقة بمتغيرات البحث</u>

إهتمت دراسة (**Bahri** et al.,**2020**) بمعرفة تأثير قوة ومنافسة السوق المصرفية ومدى تأثير المخاطر علي البنوك وتمت الدراسة على خمس دول أوروبية حيث خلصت الدراسة على أنه يتغير ظروف البنوك تبعًا للتغيرات الإقتصادية لذلك من الصعب التحكم في بعض المخاطر كمخاطر الائتمان وكلما كانت المنافسة قوية بين البنوك كلما أدى ذلك إلى عدم إستقرار البنوك في السوق وتذبذب الحصة السوقية للبنوك وذلك لإن النمو الإقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بعائدات وأصول البنوك في الدول محل البحث. تناولت دراسة (**Guoping** et al., **2019**) تأثير مؤشرات المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك في غانا حيث استخدمت الدراسة مجموعه من المؤشرات لإدارة المخاطر المالية لقياسها وهى مخاطر السيولة وسعر الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة وتم الإعتماد على مؤشرات الأداء المالي وهى صافي الدخل والعائد على الأصول

والعائد على حقوق الملكية، وكانت نتائج الدراسة أن السيطرة على إدارة المخاطر تؤدي إلى زيادة ربحية البنوك لزيادة قدرتها التنافسية والحفاظ على حصة تسوقية مميزة وأن من أقوى أنواع المخاطر التي تؤدي إلى تذبذب في قيمة أصول البنوك مخاطر الائتمان وعدم سداد القروض المستحقة عند تاريخ الإستحقاق ومخاطر سعر الصرف وتغير العملات الأجنبيه نظرًا للظروف الإقتصادية.

هدفت دراسة (**Ambrose** et al., **2019**) إلى تحديد تأثير التعرض للمخاطر على الأداء المالي في كينيا حيث تم الإعتماد لقياس المخاطر على مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق، وكانت نتائج الدراسة أن حجم البنك يتأثر بشكل مباشر بالأداء المالي للبنك لكن أداء البنك المالي يتأثر بشكل ضئيل بمخاطر السوق في دولة كينيا والشاهد على ذلك الأزمه المالية العالمية كان التأثير ضئيل على البنوك التجارية في دولة كينيا والبنوك حققت نمو إيجابي وفيما يخص مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة فإنها تؤثر بشكل كبير على أداء البنك وحجمه وموقعه التنافسي في السوق المصرفي والتعرض لخسارة الحصة السوقية للبنك. هدفت دراسة (**بشينه واخرون ٢٠١٨**) إلى التعرف على أثر الدور الذي تؤدية الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ودراسة وطبيعة العلاقة بين عناصر الحصة السوقية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية وكانت سنوات الدراسة للفترة من (٢٠٠٥،٢٠١٣)حيث قامت الدراسة بقياس الحصة السوقيه من خلال الحصة السوقية من الأصول والحصة السوقية من التسهيلات وكانت نتائج الدراسة أن البنك يظهر نقطة ضعف حيث كان التوسع في منح التسهيلات على حساب العائد الذي ينتظرة الملاك وربما يشير الي أن المصرف تنازل عن جزء من العائد في سعيه لكسب حصة سوقية أكبر من التسهيلات نتيجة للمنافسة داخل السوق المصرفي الليبي أو بسبب عدم إتخاذ سياسات مناسبة تؤدي إلى الحد من المخاطر والديون المتعثرة بما ينعكس إيجابيًا على ثروة الملاك.

مشكلة البحث

تعتبر سيطرة البنك على حصة مميزة في السوق المصرفي إنعكاس لكفاءة البنك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية وأجودها وقدرته على مواجهة المخاطر المحتمل التعرض لها ولان عملية منح الائتمان ومخاطر عدم السداد ومشكلة القروض المعثرة احد السلبيات التي تسعي البنوك الي تفاديها وتوفير الاجراءات والاستراتيجيات التي تضمن لها الحد منها، لتوفير السيولة المناسبة مما يعزز من المركز التنافسي للبنك ويضعه في مكانة متميزة مقارنة بالبنوك الأخرى ويعتبر الهدف

الأساسي للبنوك التجارية هو تحقيق الأرباح وتعظيمها.وبالتالي يمكن تجسيد مشكلة الدراسة في التوصل إلى أي مدى يمكن للبنوك المصرية التجارية زيادة الحصة السوقية إستناداً لتفعيل إدارة المخاطر الماليه.

فروض البحث

الفرض الاول

١. لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

الفرض الثانى

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة وفقاً للعوامل الديموجرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).

رابعا: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في " عرض وتحليل مدي إمكانية البنوك التجارية المصرية لزيادة الحصة السوقية وذلك من خلال تفعيل إدارة المخاطر وذلك سعيًا نحو تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية زيادة الحصة السوقيه في ظل تفعيل إدارة المخاطر.

التحقق من مدي امكانية البنوك التجارية في زيادة الحصة السوقية من خلال تفعيل ادارة المخاطر وفق المتغيرات الديوغرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).

أهمية البحث

١. المساعده في التوصل إلى العوامل التي تساعد على زيادة الحصة السوقية للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة من خلال تفعيل ادارة المخاطر.

٢. المساعده في تحديد أهم المخاطر المالية التي تؤثر علي الحصة السوقية للبنوك التجارية محل الدراسة .

تصميم البحث

اولا: نوع الدراسة

يتمثل نوع الدراسة في استهداف الفئات محل الدراسة للبنوك التجارية المصرية (بنوك القطاع العام، بنوك القطاع الخاص، وفروع البنوك الاجنبية) والتي تتمثل في مسئولي الادارات التالية (مديري إدارة المخاطر، والعاملين بادارة تكنولوجيا المعلومات، قسم المراجعة الداخلية، قسم التخطيط)

ثانيا: انواع ومصادر البيانات

تتطلب طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاعتماد على المنهج المناسب والذي يحقق تلك الأهداف ودراسة المشكلة بصورة أفضل لذا لجأت الباحثة الي نوعين من مصادر البيانات وذلك كما يلي:

أ. المصادر الثانوية:

تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة وتكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضًا، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها. بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بأبعاد الحصة السوقية (الحصة السوقية من التسهيلات، الحصة السوقية من الودائع) وذلك إعتمادًا على مقياس(**Etale 2016**، **Aminah 2019**) ويتمثل المتغير المستقل في أبعاد المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) وذلك إعتمادًا على مقاييس(**صالح** 2018 ، **بهية** ٢٠١١)

ب. المصادر الأولية:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال قائمة الاستبيان، وذلك للحصول على الآراء والاتجاهات في البنوك محل الدراسة التي تخدم موضوع الدراسة ولذلك قامت الباحثة بإعداد جانب تطبيقي ميداني يعتمد على قائمة استبيان موجهة لعينة من العاملين في البنوك محل الدراسة، ة، وبناء على كل من أهداف الدراسة التطبيقية من هذا الدراسة فقد تم تصميم قائمة استقصاء لجمع البيانات من جميع قطاعات البنوك المصرية التجارية المصرية الثلاث:

- قطاع عام
- قطاع اجنبي
- قطاع مشترك

ثالثا: مجتمع الدراسة

سوف يتم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية وتم اختيار البنوك التجارية بالقاهرة الكبري كعينة حيث أن البنوك تنفذ عملياتها وفق سياسات عمل مصرفي ثابتة توضع من خلال البنك المركزي المصري ويقرها مجلس إدارة البنك، وقد وقع الاختيار على البنوك التجارية محل الدراسة متمثلة في ((البنك الاهلي المصري، بنك مصر، بنك قناة السويس، بنك التعمير والاسكان، البنك المصري الخليجي(**EG**) بنك قطر الوطني الاهلي (**Qnb Alahli**)

رابعا: عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب العينات ولذا تم اختيار عينة من البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، وتم تحديد حجم عينة الدراسة من مجتمع الدراسة باستخدام المعادلة التالية:
تم الإعتماد على المعادلة التالية لتحديد حجم العينة :(**عيد٢٠٢٠**)

$$\Delta \quad ن = \frac{ت٢ \times \mathbf{ن} \times ف\ (١ - ف)}{٢\ \mathbf{ن} + ت٢\ \mathbf{ن}\ (١-ف)}$$

تضح من خلال التعويض في المعادلة السابقة أن حجم عينة الدراسة المطلوب توزيعها على مجتمع الدراسة بلغ ٣٨٤ مفردة.

خامسا: متغيرات الدراسة واساليب القياس

١- المتغير المستقل : المخاطر المالية

تعددت انواع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك وقد أهتمت الدراسة الحالية علي الاعتماد علي نوعين من المخاطر المالية والتي تعتبر اشدهم خطرا علي البنوك وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وتم الاعتماد علي ابعاد كلا من (صالح٢٠١٠)، (بهية٢٠١١).

٢- المتغير التابع:. الحصة السوقية

قد استندت الدراسة الحالية لمتغير الحصة السوقية في الاعتماد علي الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية علي مقياس دراسة **(Etale 2016)** والحصة السوقية للودائع علي مقياس دراسة (Khairudin 2019).

يمكن تناول مقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي .

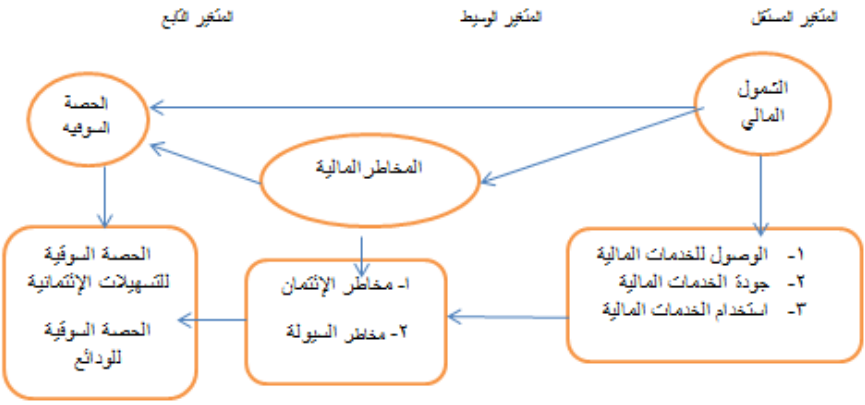

سادسا:اختبارات الفروض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

اولا: معدل الاستجابة على قوائم الاستقصاء

ثانيا: التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

ثالثا: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

رابعا: اسلوب تحليل التباين احادى الاتجاه مصحوبا بإختبار توكى

خامسا: تحليل الارتباط والانحدار المتعدد

اولا: معدل الاستجابة على قوائم الاستقصاء

بعد جمع ومراجعه البيانات اللازمة والتى تطلبتها طبيعه مشكلة الدراسة، تمثلت نسبة الاستجابة لعينة الدراسة من مسئولى الادارات بالبنوك التجارية محل الدراسة وفقا لنوع ملكية البنك كما هو موضح بالجدول

معدل الاستجابة على قائمة الاستقصاء محل الدراسة

البنك	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعده	عدد القوائم الصحيحه	معدل الاستجابة
قطاع عام	١٦١	١٥٤	٨	١٤٦	%٩١
قطاع اجنبى	١١٣	١١٠	٦	١٠٤	%٩٢
قطاع مشترك	١١٠	١٠٦	٤	١٠٢	%٩٣
الاجمالى	٣٨٤	٣٧٠	١٨	٣٥٢	%٩٢

المصدر: بيانات التحليل الاحصائى

الجدول يعرض معدل الاستجابة على قائمة الاستقصاء الموزعة على ثلاثة أنواع من البنوك: قطاع عام، قطاع أجنبي، وقطاع مشترك. إليك تحليل البيانات الواردة في الجدول:

١. **العدد الإجمالي للقوائم الموزعة:**
   - تم توزيع ٣٨٤ قائمة استقصاء على مختلف القطاعات.
   - حظي القطاع العام بأكبر عدد من القوائم الموزعة (١٦١ قائمة)، يليه القطاع الأجنبي (١١٣ قائمة)، ثم القطاع المشترك (١١٠ قائمة).

٢. **العدد الإجمالي للقوائم المستلمة:**
   - تم استلام ٣٧٠ قائمة من أصل ٣٨٤، مما يشير إلى معدل استجابة إجمالي قدره ٩٦% تقريبًا.
   - القطاع العام استلم ١٥٤ قائمة من أصل ١٦١ (حوالي ٩٦% من القوائم الموزعة).
   - القطاع الأجنبي استلم ١١٠ قوائم من أصل ١١٣ (أيضًا حوالي ٩٧%).
   - القطاع المشترك استلم ١٠٦ قوائم من أصل ١١٠ (حوالي ٩٦%).

٣. **عدد القوائم المستبعدة:**
   - تم استبعاد ١٨ قائمة في المجموع، تتوزع على جميع القطاعات.
   - تم استبعاد ٨ قوائم من القطاع العام، و٦ من القطاع الأجنبي، و٤ من القطاع المشترك.

٤. **عدد القوائم الصحيحة:**

- تم تحليل ٣٥٢ قائمة صحيحة، وهو ما يمثل حوالي ٩٢% من العدد الإجمالي للقوائم المستلمة.
- القطاع المشترك حقق أعلى عدد من القوائم الصحيحة نسبةً إلى القوائم المستلمة، حيث كانت ١٠٢ قائمة صحيحة من أصل ١٠٦ مستلمة.
- القطاع الأجنبي كان له ١٠٤ قوائم صحيحة من ١١٠ مستلمة.
- القطاع العام كان لديه ١٤٦ قائمة صحيحة من أصل ١٥٤ مستلمة.

٥. **معدل الاستجابة:**

- معدل الاستجابة الإجمالي لجميع القطاعات كان ٩٢%، وهو معدل استجابة مرتفع يشير إلى فعالية توزيع الاستقصاء وجدية المشاركين في الاستجابة.
- القطاع المشترك حقق أعلى معدل استجابة بلغ ٩٣.%
- القطاع الأجنبي جاء في المرتبة الثانية بمعدل استجابة بلغ ٩٢.%
- القطاع العام كان لديه أدنى معدل استجابة بنسبة ٩١.%

الاستنتاجات:

- **كفاءة التوزيع والاستجابة :**جميع القطاعات أظهرت معدلات استجابة عالية جدًا، مما يعكس فعالية منهجية توزيع الاستقصاء وقدرة الباحثين على تحفيز المشاركين على الاستجابة.
- **جودة البيانات :**تم استبعاد عدد قليل من القوائم (١٨ من أصل ٣٧٠)، مما يشير إلى أن معظم البيانات كانت قابلة للاستخدام والتحليل.
- **معدل الاستجابة المرتفع :**معدل الاستجابة المرتفع في جميع القطاعات يشير إلى وجود اهتمام جيد من قبل المشاركين، مما يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة من التحليل.

ثانيا: التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

١- توزيع مفردات العينة وفقا للمتغيرات الديمجرافية

تم توزيع عينة الدراسة توزيعاً عشوائياً بحيث تكون معبرة عن مجتمع الدراسة بحسب خصائصهم الشخصية، تتوزع فيها الفئات بنفس الدرجة تقريباً.

الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

المتغيرات الديموجرافية		التكرار	النسبة
ملكية البنك	قطاع عام	146	41.5
	قطاع اجنبي	104	29.5
	قطاع مشترك	102	29
سنوات الخبرة	أقل من ٥	100	28.4
	من ٥ إلى ١٥	117	33.2
	اكثر من ١٥	135	38.4
الإدارة التابع لها العاملون	الإئتمان	118	33.5
	التخطيط والمراجعة	99	28.1
	الإدارة العليا	135	38.4
الاجمالي		352	100

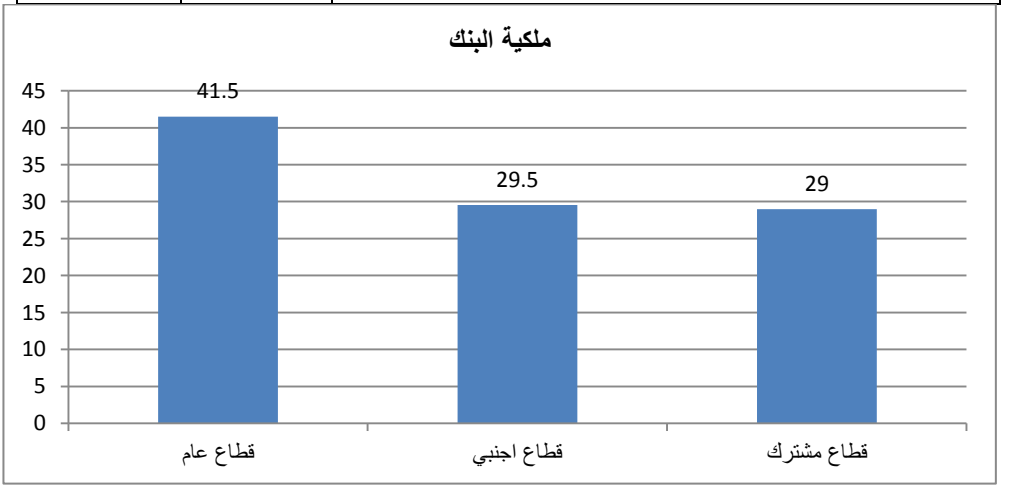

ملكية البنك

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً ملكية البنك لافراد عينة الدراسة، ومثلت القطاع العام حوالي ٤٢% من العينة، وحوالي ٣٠% من بنوك القطاع الاجنبي، أما بنوك القطاع المشترك فتمثلوا ٢٩% من العينة. . وبهذا نجد ان عينة الدراسة ممثله لمجتمع الدراسة والذي يعكس البيئة الأصلية.

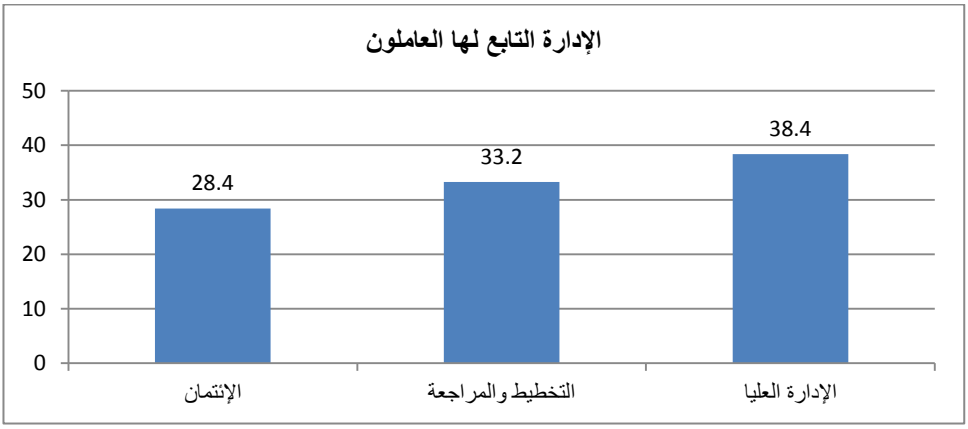

الادارة التابع لها العاملون

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً للادارة التابع لها افراد عينة الدراسة، ومثلت الادارة العليا حوالي ٣٨% من العينة، وحوالي ٣٣% من ادارة التخطيط والمراجعة، أما ادارة الائتمان فتمثلوا ٢٨% من العينة. . وبهذا نجد ان عينة الدراسة ممثله لمجتمع الدراسة والذي يعكس البيئة الأصلية.

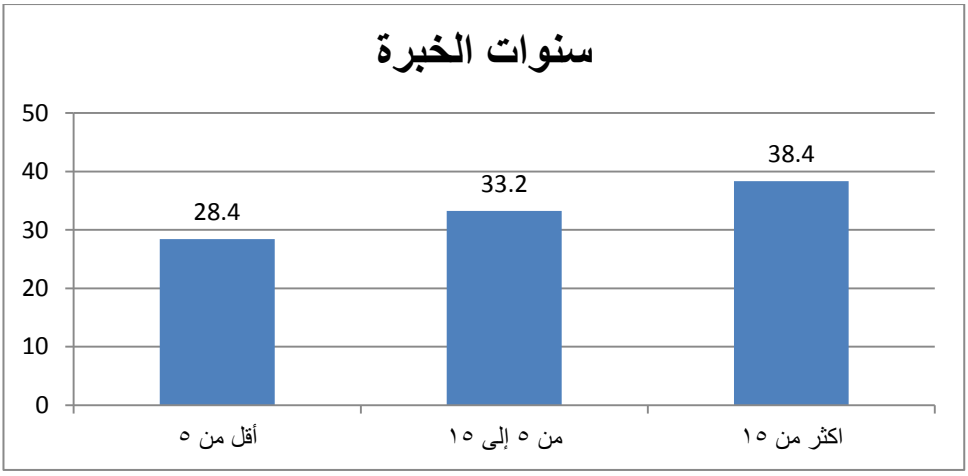

سنوات الخبرة

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لافراد عينة الدراسة، ومثلت الافراد من ذوي الخبرة أكثر من ١٥ سنة ٣٨.٤% من العينة، وحوالي ٣٣% منهم منذوي الخبرة من ٥ الى

١٥ سنه ، أما أقل من ٥ سنوات فتمثل ٢٨.٤% من عينة الدراسة. وهذه النتيجة يمكن الاعتماد علي أراءهم في اختبار الفرضيات.

١- المعلمات الاحصائية الرئيسية لمتغيرات الدراسة

يتم في هذا الجزء من الدراسة بعرض الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة وذلك لكل من اقسام الاستبيان (المتغير المستقلة والمتغير التابع). واثبات الاختبارات الاحصائية لفروض الدراسة.

(أ) – الإحصاءات الوصفية لعبارات ومحاور الدراسة

يتم عرض البيانات من خلال حساب النسب المئوية لكل من اجابات المستقصي منهم وذلك لجميع عبارات المحور وكذلك اجمالي المحور وذلك لكل من أقسام الاستبيان (المتغير المستقلة والمتغير التابع). كما تم قياس كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لكل عبارة وكانت النتائج كما في الجدول التالى :

- **ثانياً : المتغير المستقل " المخاطر المالية ":**

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للمحدد الأول : مخاطر الائتمان حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

مخاطر الائتمان

المحدد الأول: مخاطر الائتمان	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يقوم البنك بدراسة قيمة الائتمان ليتناسب مع القرض الصادر من أجلة	160	45.5%	133	37.8%	39	11.1%	16	4.5%	4	1.1%	4.22	0.897	84.4%	21.3%
يعمل البنك على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط إئتماني جديد	118	33.5%	138	39.2%	62	17.6%	30	8.5%	4	1.1%	3.95	0.977	79.1%	24.7%
في رأيك تعتبر مستوي إدارة الائتمان في البنك تتسم بالكفاءة	119	33.8%	152	43.2%	59	16.8%	16	4.5%	6	1.7%	4.03	0.918	80.6%	22.8%
إستخدام أساليب أنظمة محوسبة حديثة لإدارة المخاطر	111	31.5%	145	41.2%	75	21.3%	18	5.1%	3	0.9%	3.97	0.901	79.5%	22.7%
المحدد الأول: مخاطر الائتمان											4.06	0.752	81.2%	18.5%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه

ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٩.١% – ٨٤.٤%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بدراسة قيمة الائتمان ليتناسب مع الغرض الصادر من أجلة " في المركز الأول بمتوسط 4.22 بدرجة أهمية 84.4%، وفي المركز الأخير العبارة "يعمل البنك على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط إئتماني جديد " بمتوسط ٣.٩٥ بدرجة أهمية ٧٩.٥% .

بالنسبة لإجمالي لبعد جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.06 من ٥) ووزن نسبي (81.2%) وهذا يشير الي أن مخاطر الائتمان كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للمحدد الثاني: مخاطر السيولة حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

مخاطر السيولة

المحدد الثاني: مخاطر السيولة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات قصيرة الاجل	107	30.4%	171	48.6%	52	14.8%	15	4.3%	7	2.0%	4.01	0.896	80.2%	22.3%
يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات طويلة الاجل	126	35.8%	157	44.6%	50	14.2%	17	4.8%	2	0.6%	4.10	0.858	82.0%	20.9%
يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة	99	28.1%	130	36.9%	78	22.2%	29	8.2%	16	4.5%	3.76	1.089	75.2%	29.0%
يعمل البنك علي الابتكار وتنوع مصادر الاصول	106	30.1%	150	42.6%	52	14.8%	39	11.1%	5	1.4%	3.89	1.005	77.8%	25.8%
المحدد الثاني: مخاطر السيولة											4.02	0.695	80.4%	17.3%

- متوسط جميع العبارات يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه

ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٧٥.٢% – ٨٢%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة الاستحقاقات طويلة الاجل" في المركز الأول بمتوسط 4.10 بدرجة أهمية ٨٢%، وفي المركز الأخير العبارة "يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة" بمتوسط ٣.٧٦ بدرجة أهمية ٧٥.٢% .

بالنسبة لإجمالي لبعد جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02 من ٥) ووزن نسبي (80.4%) وهذا يشير الي أن مخاطر السيولة كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

- **ثالثاً : المتغير التابع " الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية "**

يعرض الجدول التالي أهم نتائج التحليل الاحصائي الوصفي **للمتغير التابع " الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية "** حيث تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاهمية النسبي لكل فقرة من فقرات البعد، وكانت النتائج كما يلي:

٣ الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية٣	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	معامل الاختلاف
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
يضع البنك خطط حديثة لمواكبة التكنولوجيا لدعم مركزه التنافسي من أجل تعظيم حصتة السوقية	171	48.6%	141	40.1%	27	7.7%	8	2.3%	5	1.4%	4.32	0.825	86.4%	19.1%
يسعي البنك على تسويق خدماته بطريقة متميزة لاستهداف أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية	159	45.2%	128	36.4%	37	10.5%	16	4.5%	12	3.4%	4.15	1.012	83.1%	24.4%
يقوم البنك بزيادة فروعه في المناطق المهمشة لزيادة حصته في الاسواق.	182	51.7%	131	37.2%	30	8.5%	9	2.6%	0	0.0%	4.38	0.749	87.6%	17.1%
يقوم البنك بعمل اكثر من نظام لتسديد القروض لجذب عملاء اكثر	189	53.7%	123	34.9%	28	8.0%	5	1.4%	7	2.0%	4.37	0.847	87.4%	19.4%
يهدف البنك بشكل مستمر لخفض تكلفة العمليات المصرفية المقدمة للعملاء للإحتفاظ وجذب عملاء جدد	146	41.5%	132	37.5%	51	14.5%	23	6.5%	0	0.0%	4.14	0.897	82.8%	21.7%
الحصة السوقية من الودائع والتسهيلات الائتمانية											4.19	0.680	83.9%	16.2%

- اوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور يساوي (٤) وهذا يدل على إتجاه آراء العاملين بالبنوك نحو الموافقة الي حد ما على جميع عبارات هذا البعد، وذلك يدل على ان اجابات المستقصي منهم تشير اتجاه ايجابي على هذه العبارات، بالنسبة لمعامل الاختلاف لجميع العبارات أقل من (٤٠%) مما يؤكد قبول تجانس غالبية آراء العينة، وأن الأهمية النسبية لجميع عبارات هذا البعد (٨٢.٩% – ٨٧.٦%) تشير إلي وجود درجة أهمية مرتفعة لهذه العبارات وفقاً لإدراك مفردات العينة.

وأيضاً ترتيب العبارات، جاءت العبارة " يقوم البنك بعمل اكثر من نظام لتسديد القروض لجذب عملاء اكثر" في المركز الأول بمتوسط 4.38 بدرجة أهمية ٨٢%، وفي المركز الأخير العبارة "يتم إختيار أنسب وسيلة لمخاطر السيولة التي تواجة البنك حسب درجة الامان اللازمة" بمتوسط ٣.٧٦ بدرجة أهمية ٧٥.٢% .

بالنسبة لإجمالي لبعد جودة الخدمات المالية" بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02 من ٥) ووزن نسبي (80.4%) وهذا يشير الي أن مخاطر السيولة كاحدى مكونات المخاطر المالية للعاملين بالبنوك التجارية المصرية تعتبر مرتفع الأهمية.

ثالثا: تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

مصفوفة ارتباط المخاطر المالية

المتغيرات	مخاطر الإئتمان	مخاطر الإئتمان
مخاطر الإئتمان	1	
مخاطر السيولة	0.408*	1

*** مستوى المعنوية ٠.٠٥　　** مستوى المعنوية ٠.٠١　　N = ٣٥٢**

الجدول المقدم يعرض مصفوفة ارتباط تتناول العلاقة بين نوعين من المخاطر المالية: "مخاطر الإئتمان" و"مخاطر السيولة". يوضح الجدول معامل الارتباط بين هذه المتغيرات، بالإضافة إلى مستوى الدلالة الإحصائية للارتباط.

تحليل الارتباطات:

١. **مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة:($\rho = 0.408, *\pi < 0.05$)**

- معامل الارتباط بين "مخاطر الإئتمان" و"مخاطر السيولة" هو ٠.٤٠٨، مما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط القوة بين هذين النوعين من المخاطر. بمعنى آخر، كلما زادت مخاطر الإئتمان، فإن هناك احتمالاً بزيادة مخاطر السيولة أيضًا، والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين ليست نتيجة للصدفة وأن هناك ارتباطًا ذات دلالة إحصائية بينهما.

الاستنتاج:

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن هناك ارتباطًا متوسط القوة بين "مخاطر الإئتمان" و"مخاطر السيولة". العلاقة بينهما إيجابية وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن زيادة أحد هذه المخاطر قد يكون مرتبطًا بزيادة الآخر، وهو ما يمكن أن يكون ذا أهمية في تحليل المخاطر المالية وإدارتها داخل المؤسسات المالية.

١- مصفوفة معامل الارتباط لمحددات الحصة السوقية

المتغيرات	الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية	الحصة السوقية من الودائع
الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية	١	
الحصة السوقية من الودائع	٠.٥٣٠*	١

*** مستوى المعنوية ٠.٠٥ ** مستوى المعنوية ٠.٠١ N = ٣٥٢**

الجدول المقدم يعرض مصفوفة ارتباط توضح العلاقة بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"الحصة السوقية من الودائع". يبين الجدول معامل الارتباط بين هذين المتغيرين ومستوى الدلالة الإحصائية المرتبط بالارتباط.

تحليل الارتباطات:

١. **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية والحصة السوقية من الودائع:($\rho = 0.530$, $*\pi < 0.05$)**

- معامل الارتباط بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"الحصة السوقية من الودائع" هو ٠.٥٣٠. يشير هذا الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة إلى قوية بين المتغيرين. بعبارة أخرى، كلما زادت الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية، زادت الحصة السوقية من الودائع، والعكس صحيح.
- مستوى الدلالة الإحصائية المرتبط بهذا الارتباط هو ٠.٠٠٥، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين ليست نتيجة للصدفة وأن هناك دلالة إحصائية تؤكد وجود هذا الارتباط.

الاستنتاج:

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن هناك ارتباطًا إيجابيًا متوسطًا إلى قويًا وذا دلالة إحصائية بين "الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية" و"الحصة السوقية من الودائع". هذه العلاقة الإيجابية تشير إلى أن المؤسسات التي تتمتع بحصة سوقية أكبر في التسهيلات الائتمانية غالباً ما تكون لها حصة سوقية أكبر في الودائع أيضًا. هذه النتيجة قد تكون ذات أهمية عند النظر في استراتيجيات تعزيز الحصة السوقية لكلا الجانبين، حيث يمكن أن يكون للتوسع في التسهيلات الائتمانية تأثير إيجابي على جذب المزيد من الودائع.

رابعا: اسلوب تحليل التباين احادى الاتجاه(ANOVA) مصحوبا بإختبار توكى Tukey

- تحليل التباين احادى الاتجاه(ANOVA)

مخاطر الائتمان:

- قطاع عام vs قطاع أجنبي :الفرق هو ٠.٢٣، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع عام vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.١٧، وهو دال إحصائيًا.
- قطاع أجنبي vs قطاع مشترك :الفرق هو ٠.٠٦، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :الفرق بين القطاع العام والقطاع الأجنبي في مخاطر الائتمان دال إحصائيًا، وكذلك بين القطاع العام وقطاع المشترك. الفرق بين القطاع الأجنبي وقطاع المشترك أقل دلالة.

٥ .مخاطر السيولة:

- **قطاع عام ϖσ قطاع أجنبي** :الفرق هو ٠.٠٠٦، وهو دال إحصائيًا.
- **قطاع عام ϖσ قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.٠٠٢، وهو غير دال إحصائيًا.
- **قطاع أجنبي ϖσ قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.٠٠٤، وهو غير دال إحصائيًا.

التفسير :هناك فرق معنوي بين القطاع العام والقطاع الأجنبي في مخاطر السيولة، بينما الفروقات بين القطاع العام وقطاع المشترك والقطاع الأجنبي وقطاع المشترك غير دالة إحصائيًا.

٦ .الحصة السوقية من الودائع:

- **قطاع عام vs قطاع أجنبي** :الفرق هو ٠.٢٩، وهو دال إحصائيًا.
- **قطاع عام vs قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.١١، وهو دال إحصائيًا.
- **قطاع أجنبي vs قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.٤٠، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :الفرق في الحصة السوقية من الودائع بين جميع أنواع الملكية له دلالة إحصائية، مما يدل على اختلافات ملحوظة في كيفية توزيع الحصة السوقية بين القطاعات.

.7الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية:

- **قطاع عام vs قطاع أجنبي** :الفرق هو ٠.٤٠، وهو دال إحصائيًا.
- **قطاع عام vs قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.٣٤، وهو دال إحصائيًا.
- **قطاع أجنبي vs قطاع مشترك** :الفرق هو ٠.٢٢، وهو دال إحصائيًا.

التفسير :جميع الفروقات في الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية بين الأنواع المختلفة من ملكية البنوك ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى اختلافات واضحة في الحصة السوقية الائتمانية.

المؤشر العام:

- **قطاع عام**0.136 :
- **قطاع أجنبي**0.126 :
- **قطاع مشترك**0.137 :

التفسير :المؤشر العام يعكس الفروقات في تقييمات مختلف المتغيرات بناءً على نوع ملكية البنك. يبدو أن القطاع المشترك يسجل أعلى قيمة في المؤشر العام، مما يشير إلى أنه قد يكون الأكثر تأثيرًا أو تميزًا في مجالات متعددة مقارنةً بالقطاع العام والقطاع الأجنبي.

التعليق الإجمالي :يشير اختبار Τυκεψ إلى أن هناك فروقًا معنوية في تقييمات الخدمات المالية والمخاطر المالية والحصة السوقية بين البنوك ذات الملكيات المختلفة

<u>وبالتالى يمكن رفض الفرضيات العدمية</u>

– – لا يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق المخاطر المالية.

– لا يوجد إختلاف ذو دلالة معنويه ين البنوك التجاية باختلاف نوع ملكيتها وفق الحصة السوقية.

<u>وقبول الفرضيات البديلة</u>

يوجد إختلاف ذو دلالة معنوية بين البنوك التجارية باختلاف نوع ملكيتها وفق المخاطر المالية.

يوجد إختلاف ذو دلالة معنويه ين البنوك التجاية باختلاف نوع ملكيتها وفق الحصة السوقية.

خامسا: تحليل والارتباط والانحدار المتعدد

قبل البدء في اختبار معادلة الانحدار المتعدد قامت الباحثة بتشخيص مشكلة الارتباطات الداخلية للمتغيرات المستقلة، فقد تم الاعتماد على حساب المعامل التباين المسموح به (Tolerance) لكل من المتغيرات المستقلة وكذلك الاختيار معامل التضخم (Variance Inflation Factor: VIF)، بحيث يجب أن تكون قيم (VIF) أقل من (١٠) لجميع المتغيرات المستقلة وقيم (Tolerance) أكبر من (٠,٠٠٥)، الجدول يوضح ذلك.

١ – العلاقة بين المخاطر المالية والحصة السوقية

تم تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أبعاد المخاطر المالية والحصة السوقية كما فى الجدول التالي

المتغير المستقل	معاملات غير قياسية		معاملات موحدة			ANOVA						
	B	Std Error	Beta	t	Sig.		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	R²	(Φ)	Sig.
(Constant)	1.85	0.42		4.39	0.00	الانحدار	9.360	4.000	2.340	0.353	0.125	6.673	0.000
الصدق	−0.019	0.10	−0.19	−1.89	0.06	المتبقية	65.568	187.000	0.351				
ثبات المقياس	0.68	0.18	0.45	3.87	0.00	المجموع	74.928	191.000					
التمييز	−0.12	0.18	0.08	0.66	0.51								
القبول	−0.14	0.20	−0.08	−0.69	0.49								

يظهر من الجدول وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (αδ٠,٠٥) المخاطر المالية والحصة السوقية بالبنوك التجارية المصرية ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (P) (٠.٣٥٣) وهي قيمة دالة إحصائيا وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائيا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبلغت قيمة (P–σθυαρε) (٠.١٢٥) وهي قيمة دالة إحصائيا تفسر قدرة أبعاد المخاطر المالية مجتمعة في التأثير على الحصة السوقية، بمعني أن ابعاد المخاطر المالية تفسر ما قيمته (١٢,٥%) من التغير الحاصل في الحصة السوقية، وبلغت قيمة الاختبار (Φ) (٦,٦٧٣) بدلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيا تدل على وجود تباين في قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع، بالتالي يتم رفض فرض العدم القائل لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)

وقبول الفرض البديل توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع.

نتائج اختبارات الفروض:

يمكن عرض النتائج في العناصر التالية **العنصر الأول: نتائج اختبار الفروض**،ويوضحها الجدول التالي

نتائج اختبار الفروض

رقم الفرض	الفروض	نتيجة اختبار الفروض
الفرض الاو	لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين ابعاد المخاطر المالية متمثلة فى (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة) على ابعاد الحصة السوقية متمثلة فى (الحصة السوقية للتسهيلات الإئتمانية، الحصة السوقية من الودائع)	**تم قبول الفرض البديل**
الفرض الثانى	"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمتغيرات الدراسة وفقاً للعوامل الديموجرافية (نوع ملكية البنك، الإدارة التابع لها العاملون و عدد سنوات الخبرة في البنك).	**ثبت صحة الفرض**

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التحليل الاحصائي

ثانيا:النتائج العامة للدراسة

في ضوء اختبار الفروض ومدي تحقيق أهداف البحث يمكن القول بأنه أهم النتائج هي:

الحصة السوقية

١. **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية** :شهدت الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية تباينًا كبيرًا بين البنوك، حيث تمكنت بعض البنوك من تعزيز موقعها بفضل استراتيجيات فعالة للتوسع في تقديم القروض، بينما شهدت بنوك أخرى انخفاضًا في حصتها السوقية.

٢. **الحصة السوقية من الودائع** :بعض البنوك أظهرت زيادة ملحوظة في حصتها السوقية من الودائع بفضل قدرتها على جذب المزيد من الأموال، بينما شهدت بنوك أخرى تراجعًا في حصتها، مما يعكس اختلافات في الأداء والاستراتيجيات التنافسية.

٣. **تباين الأداء بين البنوك** :الأداء في جذب التسهيلات الائتمانية والودائع أظهر تباينًا بين البنوك الكبيرة والصغيرة، حيث تسعى البنوك الكبرى لتعزيز حصتها بفضل استراتيجيات نمو قوية بينما تواجه البنوك الصغيرة تحديات في الحفاظ على حصتها.

٤. **تأثير الاستراتيجيات التنافسية** :استراتيجيات التوسع والتنوع التي تتبناها البنوك تؤثر بشكل كبير على حصصها السوقية، حيث يعكس النجاح في جذب التسهيلات والودائع مدى فعالية استراتيجياتها في تحقيق الأهداف المالية.

٥. **التغيرات في الحصة السوقية** :التغيرات في الحصة السوقية قد تعكس التحديات التي تواجهها بعض البنوك في تحسين أدائها، وكذلك الفرص المتاحة للبنوك الأخرى لتوسيع قاعدة عملائها وتعزيز حصتها في السوق.

٦. **اتجاهات السوق** :التحولات في الحصة السوقية تعكس التغيرات في التوجهات السوقية والاقتصادية، مما يؤثر على قدرة البنوك على الحفاظ على حصصها في ظل التنافس المتزايد والظروف الاقتصادية المتغيرة.

ج. المخاطر المالية

١. **مخاطر الائتمان** :أظهرت البنوك تباينًا كبيرًا في إدارة مخاطر الائتمان، حيث يواجه بعضها تحديات كبيرة بسبب ارتفاع نسب القروض إلى الأصول، بينما يتمتع البعض الآخر بإدارة أكثر استقرارًا للمخاطر.

٢. **تقلبات مخاطر الائتمان** :تقلبات مخاطر الائتمان بين البنوك تعكس اختلافات في استراتيجيات الاقتراض وإدارة القروض، مما يؤثر على الاستقرار المالي للبنوك وقدرتها على تحمل المخاطر.

٣. **مخاطر السيولة** :المخاطر المتعلقة بالسيولة تظهر تباينًا في قدرة البنوك على تلبية طلبات السحب والتحويلات، حيث تواجه بعض البنوك تحديات في الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة لمواجهة المتطلبات المفاجئة.

٤. **استراتيجيات إدارة المخاطر** :استراتيجيات إدارة المخاطر المالية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تسعى البنوك إلى تحسين طرق إدارة المخاطر للحفاظ على أداء مالي مستدام.

٥. **تأثيرات الأزمات الاقتصادية** :الأزمات الاقتصادية مثل جائحة كورونا تؤثر بشكل كبير على مستويات المخاطر المالية، مما يجعل من الضروري للبنوك تعديل استراتيجياتها للتعامل مع التحديات الجديدة.

٦. **استقرار الأداء المالي** :بينما تسعى بعض البنوك إلى تحقيق استقرار في إدارة المخاطر، تواجه بنوك أخرى صعوبات في الحفاظ على استقرار الأداء المالي بسبب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتنافسية.

١. وعروض ائتمانية مدروسة. هذا يؤدي إلى تحسين قدرة العملاء على سداد القروض وتقليل حالات التخلف عن السداد.

٢. للبنوك. ومع ذلك، إذا كانت الزيادة في الطلب على الخدمات المالية تفوق قدرة البنوك على تلبية هذا الطلب، فقد تزداد مخاطر السيولة.

و. تأثير المخاطر على الأداء المصرفي

١. **تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي** :المخاطر الائتمانية العالية قد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، مما يؤثر سلباً على الأرباح ويضعف الأداء المالي للبنك. إدارة فعّالة للمخاطر الائتمانية يمكن أن تحسن الأداء المصرفي من خلال تقليل الخسائر وتعزيز الاستقرار المالي.

٢. **تأثير مخاطر السيولة على الأداء المصرفي** :عدم القدرة على إدارة مخاطر السيولة بفعالية يمكن أن يؤدي إلى مشكلات في تلبية الالتزامات المالية، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المصرفي. تحسين إدارة السيولة يعزز من استقرار البنك وقدرته على التعامل مع الضغوط المالية.

٣. **تأثير مخاطر الائتمان على الحصة السوقية** :المخاطر الائتمانية يمكن أن تؤثر على قدرة البنك على تقديم قروض جديدة، مما يؤثر على حصته السوقية في التسهيلات الائتمانية. إدارة المخاطر بفعالية تساعد في تعزيز قدرة البنك على جذب عملاء جدد وزيادة حصته السوقية.

٤. **تأثير مخاطر السيولة على الحصة السوقية** :إدارة مخاطر السيولة بشكل غير فعّال قد تؤدي إلى قيود في توفير خدمات مصرفية، مما يؤثر سلباً على الحصة السوقية. إدارة جيدة للسيولة تعزز من قدرة البنك على تلبية الطلبات وزيادة حصته السوقية.

كما توصل البحث الي نتائج تفصيلية مرتبطة بمتغيرات البحث يمكن توضيحها فيما يلي:.

- تبين من دراسة كلا من(Abdelmonem2020) (Guoping et al,2019,) أن من اشد أنواع المخاطر وأكثرهم خطرًا على البنوك هي مخاطر الائتمان حيث تؤدي إلى تذبذب في قيمة الاصول.
- تبين من دراسة كلا من (Ambrose et al., 2019 ،Bahri et al, 2020) أن المخاطر المالية تؤثر بشكل كبير على البنوك و بالأخص مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف نظراً للتحركات الاقتصادية الغير متوقعه هى الأكثر تأثيراً على البنوك مما يعوق أداء البنك ويجعل الحصة التسويقية مذبذبة.

ثالثا: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من البيانات السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية للبنوك التجارية في مصر لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية:

دول رقم (٥_٢)
خطة تنفيذ التوصيات

رقم	التوصية	المسؤول عن التنفيذ	متطلبات التنفيذ	آليات التنفيذ
١	تحسين استراتيجيات جذب الودائع: يتعين على البنوك تعزيز استراتيجياتها لجذب الودائع من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة وجاذبة، وتحسين خدمات العملاء لضمان زيادة الحصة السوقية من الودائع.	مدير إدارة المنتجات والخدمات المالية.	• تطوير وتحليل منتجات مالية جديدة. • جمع وتحليل بيانات السوق واحتياجات العملاء. • تدريب فرق التسويق والمبيعات.	● إجراء دراسات سوقية لتحديد المنتجات المالية الجذابة. ● تطوير عروض ترويجية خاصة بالودائع. ● تنظيم حملات تسويقية للترويج للمنتجات الجديدة.
٢	تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية: ينبغي على البنوك تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية لضمان تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض، بما في ذلك تطوير نظم تقييم الائتمان وتعزيز متابعة أداء القروض.	مدير إدارة المخاطر والائتمان.	● تحديث نظم تقييم الائتمان. ● تطوير بروتوكولات لمراقبة وتحليل الأداء الائتماني. ● تدريب الموظفين على استراتيجيات إدارة المخاطر.	● مراجعة وتحديث سياسات منح القروض. ● استخدام تكنولوجيا تحليل البيانات لتحسين التقييمات الائتمانية. ● تنفيذ جلسات تدريبية دورية للموظفين.
٣	تطوير استراتيجيات النمو المستدام: على البنوك التركيز على النمو المستدام من خلال توسيع محفظة القروض بطرق محسوبة ومبنية على تحليل دقيق للمخاطر، مما يساهم في تحسين قاعدة أصولها.	مدير التخطيط الاستراتيجي.	● تحليل الاتجاهات السوقية وتحديد فرص النمو. ● تطوير خطط عمل قصيرة وطويلة الأجل. ● تخصيص ميزانية للنمو والتوسع.	● إعداد دراسات جدوى للمشاريع الجديدة. ● مراقبة الأداء والنمو بانتظام. ● تعديل استراتيجيات النمو بناءً على نتائج الأداء.
٥	تحسين إدارة السيولة: من الضروري على البنوك تحسين استراتيجيات إدارة السيولة لضمان تحقيق توازن بين توفير القروض وتلبية طلبات الودائع، وتفادي الأزمات المرتبطة بالسيولة.	مدير إدارة الخزينة.	● تحليل تدفقات السيولة الحالية. ● تطوير استراتيجيات إدارة السيولة. ● تحديث أنظمة مراقبة السيولة.	● إعداد تقارير دورية عن السيولة. ● تحسين نظام إدارة الأصول والخصوم. ● تنفيذ استراتيجيات تنويع مصادر السيولة.
٩	مراجعة وتعديل السياسات الائتمانية: يجب على البنوك مراجعة وتحديث سياساتها الائتمانية بانتظام لضمان التكيف مع التغيرات في السوق وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.	مدير سياسات الائتمان.	● مراجعة السياسات الحالية وتحليل تأثيرها. ● تطوير سياسات جديدة تتماشى مع التغيرات السوقية. ● التواصل مع الفرق	● تنظيم اجتماعات لمراجعة السياسات الائتمانية. ● تحديث الأنظمة والبرامج المستخدمة في تقييم الائتمان. ● توثيق التعديلات وتوزيعها على الفرق المعنية.

دول رقم (٥_٢)
خطة تنفيذ التوصيات

رقم	التوصية	المسؤول عن التنفيذ	متطلبات التنفيذ	آليات التنفيذ
			المعنية لتطبيق السياسات الجديدة.	
١٠	تعزيز الاستراتيجيات التسويقية: يتعين على البنوك تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة للترويج لخدماتها وزيادة وعي العملاء بالمنتجات المالية المتاحة، مما يعزز قدرتها على جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية.	مدير التسويق.	• تحليل بيانات السوق وتحديد استراتيجيات التسويق الفعالة. • تطوير حملات تسويقية مستهدفة. • تخصيص ميزانية للتسويق.	• تنفيذ حملات تسويقية عبر القنوات المختلفة. • استخدام أدوات التحليل لقياس فعالية الحملات. • تعديل الاستراتيجيات بناءً على نتائج التحليل

الإسهامات العلمية

١. **إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية:** تحليل العلاقة بين المخاطر المالية (مخاطر الائتمان والسيولة) والحصة السوقية للبنوك التجارية، مع استخدام أدوات إحصائية متقدمة لقياس تلك العلاقات. وايضا الاعتماد على النماذج الكمية مثل تحليل التباين والانحدار لدراسة تأثير المخاطر المالية على الأداء المصرفي، مما يعزز استخدام الأساليب الكمية في الأبحاث المصرفية.

٢. **تطوير مفهوم المخاطر المالية:** البحث يوضح أهمية التصنيف الدقيق لمخاطر الائتمان والسيولة كأهم العوامل المؤثرة على الحصة السوقية.

٣. **تحليل العلاقة بين المخاطر المالية والحصة السوقية:** يقدم البحث نموذجًا تحليليًا لفهم تأثير إدارة المخاطر المالية على الحصة السوقية، مما يعزز الفهم العلمي لهذه العلاقة. وبالتالى يساهم البحث في سد الفجوة المعرفية حول تأثير إدارة المخاطر المالية على تحسين الحصة السوقية، مع التركيز على مخاطر الائتمان والسيولة.

٤. **توسيع تطبيق النماذج الإحصائية:** تحليل الفروقات بين البنوك وفقًا لنوع الملكية (عام، أجنبي، مشترك) وتأثيرها على إدارة المخاطر المالية والحصة السوقية، والعمل على توفير بيانات ميدانية حول أداء البنوك التجارية المصرية من خلال استبيانات تدعم فهم واقع السوق.

الإسهامات العملية

١. **تطوير استراتيجيات الإدارة المصرفية:** يقدم البحث توصيات عملية للبنوك لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر المالية، مما يساعد على زيادة الحصة السوقية. كما يساهم في تحسين آليات التوسع في التسهيلات الائتمانية والودائع، مما يرفع من تنافسية البنوك التجارية.

٢. **دعم اتخاذ القرار:** يساعد صناع القرار في البنوك المصرية على تحديد الأولويات والتعامل مع التحديات المرتبطة بالمخاطر المالية، وايضا تقديم توصيات لتفعيل إدارة المخاطر المالية بهدف تحسين الحصة السوقية وتعزيز الموقف التنافسي.

٣. **زيادة الكفاءة التشغيلية:** يعزز كفاءة تخصيص الموارد المالية من خلال تحسين استراتيجيات مواجهة المخاطر. و تقديم أدوات تقييمية واستراتيجيات ملموسة للبنوك المصرية لتطوير خططها وزيادة الحصة السوقية من خلال إدارة مخاطر فعالة.

٤. **التوجيه نحو سياسات محددة:** تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحسين إدارة السيولة والائتمان بما يتماشى مع احتياجات السوق. كما يوجه البنوك نحو ممارسات مالية مستدامة من خلال تقليل الآثار السلبية للمخاطر وتعزيز الربحية.

<u>الدراسات المستقبلية المقترحة</u>

١. تقييم تأثير استراتيجيات جذب الودائع الجديدة على نمو السوق في البنوك
٢. تأثير تحسين إدارة المخاطر الائتمانية على استقرار البنوك في الأزمات الاقتصادية
٣. استراتيجيات النمو المستدام في القطاع المصرفي: تحليل الابتكارات والتحديات
٤. تحليل فعالية السياسات الائتمانية المحدثة في تحسين جودة المحفظة الائتماني

المراجع العربية

عمر محمد بشينة، سالم محمد كريم، فرج سليم الجندي (٢٠١٨)، اثر الحصة السوقية في الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية ،دراسة حالة ،مصرف الجمهورية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعه الاسمرية الاسلامية ، العدد الثاني عشر، ديسمبر

عيادي محمد أمين، شعشوع عبد العزيز(٢٠٢٠) إدراة المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة الجيلالي بو نعامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.

حسن محمد محمد حافظ(٢٠١٧) تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك المصرية،دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية،المجلة الاقتصادية العلمية للاقتصاد والتجارة.

ضياء أحمد الساعاتي،٢٠١٨،أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الاداء المالي للبنوك في بورصة فلسطين،الجامعة الإسلامية بغزة ،كلية التجارة،رسالة ماجستير.

عبد الهادى ابو القاسم، ا.، احمد، رجب، صقر، احمد، عامر، & مروان. (٢٠٢٢). اثر القروض المصرفية المتعثرة على الأداء المالى دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المدرجة فى البورصة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٣(٣)، ١١٤-١٣٩.

العفيف، م. ع.، محمد علي، الزعبي، & صدام. (٢٠٢٣). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على ربحية البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية). المجلة العربية للإدارة، ١-١٩.

ضياء أحمد الساعاتي،٢٠١٨،أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الاداء المالي للبنوك في بورصة فلسطين،الجامعة الإسلامية بغزة ،كلية التجارة،رسالة ماجستير.

رضوان العمار، هبه عبيدة(٢٠١٩) أثر عناصر المزيج التسويقي الخدمي على الحصة السوقية للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، مجلة جامعة تشرين، العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (٤١) العدد(٥).

إبتسام السيد، شهاب الدين(٢٠١٦). الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثرها علي ربحية البنوك التجارية" دراسة إختبارية علي البنوك التجارية الاردنية للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤). جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.

حدو أمال(٢٠١٩) دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير، جامعة جيلالي ليابس، رسالة ماجستير.

مصطفى سلام عبد الرضا، قاسم حميد، علياء كاظم عيال(٢٠١٩) المخاطرة الإئتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الإسلامية، جامعة الفرات الأوسط النقدية، المعهد التقني المسبب، المجلد(٢٧) العدد(٦)

تقرير الاستقرار المالي ، البنك المركزي المصري 2020

أيمن عادل عيد(٢٠٢٠) البحث العلمي مدخل تطبيقي، دار عبيد للنشر، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

علي عبدالله شاهين وبهية مصباح صباح (٢٠١١) "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان،(في الجهاز المصرفي الفلسطيني"،مجلة جامعة الأقصى)سلسلة العلوم الإنسانية ، يونيو ٢٩-١المجلد الخامس، العدد الأول،

عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم يحى، و الصيعري ، روق علي صالح(٢٠١٨) "دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر االئتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ".المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس – كلية التجارة باإلسماعيلية مج،٩ ع:٣ ص ص ١٣٤ – ٢٠٢.

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تقرير البنك الدولي(٢٠١٧).

المراجع الاجنبية

ZHONGMING, A., SAMUEL, F., & Guoping, D. (2019). Impact of financial risk indicators on banks' financial performance in Ghana. Business and Economic Research, 9(14)

Al-Wesabi, H. A., & Ahmad, N. H. (2013). Credit risk of Islamic banks in GCC countries. International Journal of banking and finance, 10(2), 95-112.

Lee, C. C., & Hsieh, M. F. (2013). The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking. Journal of international money and finance, 32, 251-281.

Zhang, W., & Li, Y. (2023). Liquidity risk and expected cryptocurrency returns. International Journal of Finance & Economics, 28(1), 472-492

Shihadeh, F. H., Hannon, A. M., Guan, J., Ul Haq, I., & Wang, X. (2018). Does financial inclusion improve the banks' performance? Evidence

from Jordan. In Global tensions in financial markets. Emerald Publishing Limited.

Etale, L. M., Bingilar, P. F., & Ifurueze, M. S. (2016). Market share and profitability relationship: A study of the banking sector in Nigeria. International Journal of Business, Economics and Management, 3(8), 103-112

Aminah, S., Erina, N., & Khairudin, T. D. (2019). Financial Performance And Market Share In Indonesia Islamic Banking: Stakeholder Theory Perspective. International Journal Of Scientific & Technology Research, 8.

Aminah, S., Erina, N., & Khairudin, T. D. (2019). Financial Performance And Market Share In Indonesia Islamic Banking: Stakeholder Theory Perspective. International Journal Of Scientific & Technology Research, 8.

Nelly, K. M., Ambrose, J., & George, K. (2019). Bank Size and Financial Risk Exposure on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Financial Research, 10(6), 250-264.

Bahri, F., & Hamza, T. (2020). The impact of market power on bank risk-taking: an empirical investigation. Journal of the Knowledge Economy, 11(3), 1198-1233.